



الهيئات المحلية المكلفة بالتوحيد المحاسبي في القارة الأوروبية: هنا سوف نتطرق لبعض المنظمات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على مستوى بعض الدول التي لها السبق وذات تأثير كبير في عملية التوحيد المحاسبي حتى الدولي من خلال مشاركتها في كل المؤتمرات لإنشاء الهيئات الدولية تتمثل أهمها في الدول التالية:

\* في فرنسا: في هذه الدولة التوحيد المحاسبي منوط بالسلطات العمومية، اعتماد مبادئ محاسبية يمر عبر هيئتين أساسيتين هما:

**1 المجلس الوطني للمحاسبة CNC :** يتكون من 58 عضو ، يجمع بين كل المنظمات المهنية المعتمدة مثل المصنف الوطني للخبراء المحاسبين ، الشركة الوطنية لمحافظي

الحسابات ، و سلطات عمومية كمجلس المحاسبة ، أن لهذا المجلس فقط مهمة تقديم الرأي في مختلف القضايا المحاسبية المستجدة ، وتتفرع عن ذلك المهام التالية:

\* تقديم التوصيات في ميدان المحاسبة حول مختلف المشاكل المحاسبية التي تخص القطاعات الاقتصادية ( البنوك ، التأمينات ، الدولة ، الإدارات العمومية.....الخ).

\* تقديم الرأي في المعايير المحاسبية خاصة منها الأجنبية .

\* ضمان التنسيق و تلخيص البحوث النظرية و المنهجية و نشر كل الوثائق التي لها علاقة بمجال المحاسبة.

**2. لجنة التنظيم المحاسبي CRC:** تتكون من 15 عضو تمثل مختلف السلطات العمومية ( الوزارات ، الجماعات المحلية ....الخ) وجمعيات مهنيين، وتقوم هذه اللجنة بقبول آراء المجلس الوطني للمحاسبة أو لا ، وتعد التنظيمات الخاصة بمعيار ما ، و تفننه بأمر وزاري و تنشره في الجريدة الرسمية.

\* في بريطانيا: مثل ما هو حادث في الولايات المتحدة الأمريكية، فهناك العديد من الهيئات التي تتدخل في وضع المبادئ المتعارف عليها، تتكون أساسا في المنظمات التالية:

1. **مجلس معايير المحاسبة ASB :** أنشأ سنة 1990 ، يتكون من 9 أعضاء و هو هيئة مستقلة ، يقوم بإعداد ونشر المعايير و التي تسمى معايير التقارير المالية FRS .
2. **مجلس المراجعة المالية FRC :** أنشأ من طرف الدولة ، يجمع كل المنظمات المهمة بالمعلومات المالية ، فهو يقوم بمهمة مراقبة المؤسسات التي لا تحترم تطبيق المعايير، كما يقوم بحل المشاكل المتعلقة بالتطبيق و تفسير هذه المعايير .

**3.1 : الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي على المستوى الدولي :** فبعد عملية التوحيد المحاسبي القطري بدأ التفكير في التوحيد على الصعيد الدولي حيث عقدت عدة مؤتمرات محاسبية دولية و تواتر عقدها كل خمس سنوات بهدف العمل على توحيد الممارسة العملية للوصول إلى قوائم مالية قابلة للمقارنة تمكن المستثمرين من اتخاذ القرارات التي تؤمن تدفقات رأس المال ، كما تسهل التبادل التجاري بناء على قيم محاسبية موحدة ، وتؤدي إلى جعل العالم بأكمله سوقا واحدة تلبية لشروط المنظمة العالمية للتجارة WTO التي ضمت و تسعى لضم معظم دول العالم وقد أبدى العديد من المؤلفين رغبة ملحة في توحيد المبادئ المحاسبية

على نطاق دولي و طرح أساليب تدريجية مختلفة ، بينما عارض فريق آخر ذلك مشيراً إلى أن مجموعة واحدة من المبادئ و القواعد المحاسبية كأساس للتوحيد أمر غير عملي، كما تكونت لجنة لتنسيق المحاسبة في سدي 1972 ، بهدف تركيز الجهود نحو تطوير مهنة المحاسبة مع إنشاء معايير دولية للمحاسبة ، أعقب ذلك تشكيل لجنة معايير دولية للمحاسبة

## **The International Accounting Standards Committee :IASC**

في 29 جوان من عام 1973، في مدينة لندن، متضمنة ممثلين عن الهيئات المحاسبية القائمة في كل من استراليا ، المكسيك ، هولندا،انجلترا،ايرلندا،كندا فرنسا ، ألمانيا الغربية،اليابان والولايات المتحدة الأمريكية لتكوين و نشر معايير أساسية توضع في الحسابان عند إعداد القوائم المالية و مراجعتها، و لا تملك هذه اللجنة أية سلطة و لكنها تعتمد على المنظمات المكونة لها ( مثل AICPA في الولايات المتحدة ) في نشر معاييرها و بذل الجهود لتطبيقها.

تمثلت الأهداف الأساسية لهذه اللجنة فيما يلي:

\* إعداد ونشر من أجل المصلحة العامة المعايير المحاسبية الضرورية لعرض القوائم المالية و كذا الحث على قبولها وتطبيقها على المستوى الدولي.

\* العمل بشكل واسع من أجل تطوير و تناغم المبادئ و القواعد المحاسبية و الإجراءات المتعلقة بعرض القوائم المالية.

إن تمويل لجنة معايير المحاسبة الدولية يتم مناصفة بين أعضائه و المنظمة الدولية للمحاسبين من جهة ،

واشتراقات الشركات المتعددة الجنسيات و مكاتب المحاسبة العالمية الكبرى و كذا بيع منشوراته من جهة أخرى.

**1. تطور اللجنة منذ نشأتها:** عدة أحداث و مراحل هامة مرت بها اللجنة منذ تأسيسها سنة 1973، يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

\* من 1973 إلى 1989: بذل كل جهوده من أجل تقليص فجوة الخلاف بين مختلف الهيئات المكلفة بإعداد المعايير على المستوى المحلي وزيادة درجة التنسيق بين مختلف

الأعضاء المكونة للجنة ، وذلك بإدراج عدة إمكانيات للمحاسبة في كل معيار لتتأقلم مع المرجعيات الوطنية .

\* **من 1989 إلى 1993** : في هذه الفترة بدأت هذه اللجنة من تخفيض في الخيارات المقترحة و بالتالي اكتساب القوائم المالية نوع من الشمولية وتأتى ذلك من خلال نشر عشر معايير تم مراجعتها في سنة 1993.

\* **في 1994** : في هذه السنة وقعت اللجنة بين نارين ، الأولى في مواجهة المنظمة العالمية لعمولات القيم المنقولة OICV و التي رفضت المعايير المنشورة لغاية هذا التاريخ متحججة بأنها غير ملزمة على الهيئات التنظيمية الوطنية و الثانية في مواجهة بعض الشركات العالمية الكبرى و التي تطبق معايير المحاسبة الدولية وتهدد بترك تطبيقها متحججين بشدة تضيقها للتطبيقات العملية المحاسبية.

\* **في جويلية 1995** : بعد قرار اتخذته مجموعة السبع الصناعية الكبرى ، لجنة معايير المحاسبة الدولية و بمشاركة المنظمة العالمية للقيم المنقولة اعدوا برنامجا عمل من أجل مخطط كامل لمجموعة من المعايير المحاسبية الدولية و التي تسمح ل OICV من فرض توصياتها على الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي الوطنية ، وذلك باحترام هذه المعايير في المعاملات و التسجيلات التي تتم على مستوى الأسواق المالية العالمية.

\* **في 1999** : بادرت هذه اللجنة بتقوية تركيبتها العملية ، تهدف أساسا إلى تعديل تركيبة و مسؤولية مجلس إعداد المعايير ، إجراءات تعيين الأعضاء و إنشاء لجنة جديدة تمثل الإداريين لتسيير اللجنة ( Trustees ).

\* **في 2000** : برنامج المخطط الكامل للمعايير المحاسبية تم اعتماده ، ففي 17 ماي 2000 أعلنت المنظمة العالمية للقيم المنقولة أنها توصي مختلف الهيئات المكلفة بالتوحيد المحاسبي الوطنية و كذا الشركات العالمية المسجلة في مختلف بورصات العالم قبول نشر قوائمها المالية حسب معايير المحاسبة الدولية .

\* **في فيفري 2001** : كانت نقطة تحول في تركيبة هذه اللجنة بإنشاء تنظيم جديد لها ، تم المصادقة عليه في ماي من نفس السنة ، تم وضعه للعمل تحت تسمية تركيبة لجنة معايير المحاسبة الدولية